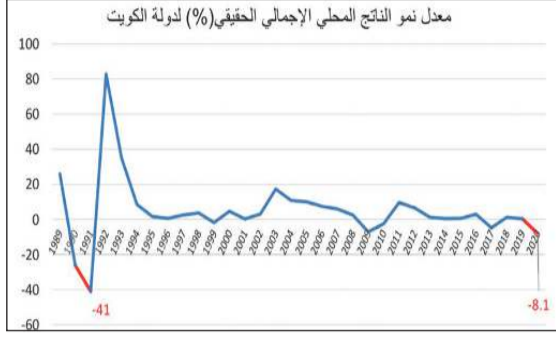




أستاذ الاقتصاد: انكماش الاقتصاد المتوقع عند 8,1% العام الحالي.. الأسوأ منذ الغزو

الشمري لـ «الأبناء»: إعادة الإغلاق الاقتصادي «كارثي» على «الخاص».. وتؤجل برنامج الإصلاح

خروج المستثمرين الصغار من السوق سيخلق نوعاً من الاحتكار لكبار المستثمرين



د.نايف الشمري

وتعثر المستثمرين خاصة الصغار منهم، وكذلك الحال لموضوع تخفيف الدعوات لتخفيف كاهل المصاريف العامة، لأن الأمر حالياً في هذه الظروف يتطلب من الحكومة أن تقوم بتقديم الدعم للاقتصاد وللأفراد مثلما تقوم به الدول الأخرى حول العالم.

وبين الشمري أن طول المدة التي يستمر فيها الأثر الاقتصادي يعتمد اعتماداً كاملاً على المدة التي يستمر فيها الوباء، التي يستمر فيها الوباء، وبالتأكيد يتوقف هذا بدوره على المتغيرات الوبائية وخيارات السياسات المتاحة بمختلف مجالات الصحة والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فمن الضروري التعامل مع أي تقديرات اقتصادية من شأنها التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل وأداء أسواق المال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سرعة وتوسع نطاق الانفتاح من الإغلاق يعتمدان على توافر قدرات اختبار PCR ومدى التزام والإزام الناس للتدابير الوقائية المعمول فيها، لذا فمن الضروري أن ينظر صاحب القرار في مجموعة منسقة من التدابير المالية والاقتصادية في سبيل الحد من آثار الإغلاق وليس استمراره.

تكن هناك خطة واضحة من قبل الدولة لدعم تلك المشاريع وإنقاذها، وهذا الأمر ينطبق وبشكل مباشر على القروض الشخصية للعاملين لحسابهم الخاص والأعمال التجارية الصغيرة، بالإضافة لذلك، فإن الأمر لن يتوقف على ذلك، فأنشطة قطاعات الطيران والسفر والأغذية والبيع بالتجزئة لاتزال تعاني من تداعيات أزمة كورونا، لذا فإن استمرار في الإغلاق الاقتصادي يعني الحد والتراجع في ممارسة تلك الأنشطة وخروج صغار المستثمرين (أصحاب التكلفة الحدية الأعلى) وبقاء كبار المستثمرين (أصحاب التكلفة الحدية الأقل)، مما قد يخلق نوعاً من الاحتكار لكبار المستثمرين والمؤسسات المحلية، وهذا سيؤدي للجهود والإجراءات المتعلقة بتقليل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد.

وأوضح أنه من المتوقع أن تكون هناك مخاطرة في الوفاء بالالتزامات للمؤسسات المالية في الاقتصاد، حيث إن التخلف عن السداد من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبعض الشركات المتعثرة جراء تلك الأزمة سينتج عنه رفع نسبة القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي، ما لم

لا شك أنه لا أحد يعرف ما مدى عمق أثر تداعيات أزمة كورونا وما مدى امتدادها على اقتصادات الدول، فالآثار المترتبة على الوباء أصبحت مختلفة ومتشعبة، بيد أن مفهوم الإغلاق الاقتصادي بصورته المطلقة أصبح غير مقبول الآن.

وفي هذا السياق، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.نايف الشمري في تصريح خاص لـ«الأبناء» إن الكويت لم يكن وضعها أفضل حالاً من الدول الأخرى، حيث من المتوقع - وفقاً لصندوق النقد الدولي - أن يتراجع الاقتصاد إلى العام الحالي، وهذا يعتبر الأسوأ منذ الغزو العراقي الغاشم في العام 1990 عندما تراجع متوسط نمو حجم الاقتصاد في ذلك العام بنحو 41%، وهذا التراجع في نمو الاقتصاد عكس بشكل أساسي الانكماش في الطلب العالمي على النفط بجانب الآثار المباشرة من تراجع أنشطة الاقتصاد الكويتي في مختلف قطاعاته، لذلك فإن استمرار أو إيقاف إعادة إغلاق بعض الأنشطة الاقتصادية خلال الجائحة من شأنها زيادة التكلفة الاقتصادية على الدولة، وستكون الأنشطة التابعة للقطاع الخاص الأكثر تضرراً من غيرها، لأن القطاع على التميز والدعم الحكومي بشكل تلقائي.

وأشار الشمري إلى أن استمرار في الإغلاق الاقتصادي يحمل في طياته آثاراً تفوق تلك المرتبطة بالآثار الصحي المباشر لفيروس كورونا، فالآثار المباشرة من الإغلاق الاقتصادي هي خروج صغار المستثمرين من السوق، حيث ستكون هناك هجرة عكسية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص على الاستمرار بخلق وظائف جديدة في الاقتصاد كما كان متبعاً في السابق، وهذا من شأنه إلزام الحكومة بتوظيف المزيد من المواطنين في القطاع العام، وبالتالي رفع فاتورة المصاريف الجارية والمرتبطة بالرواتب على الدولة، مبيهاً أن الأمر لن يكون ظاهراً فقط في سوق العمل، بل إن التراجع في أداء أنشطة القطاع الخاص سيحد من فرص تنوع الاقتصاد المحلي، وهذا سيؤدي للجهود والإجراءات المتعلقة بتقليل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد.

خلال سبتمبر الماضي.. وإنجاز 727 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و736 معاملة نشر علامة

«التجارة»: 234,9 ألف دينار رسوم تسجيل 1622 طلب إيداع علامة تجارية



أعلنت وزارة التجارة والصناعة تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 1622 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر سبتمبر الماضي، موضحة أنها حصلت رسوماً على جميع المعاملات بقيمة 234,930 دينار.

وقالت الوزارة في بيان صحفي، إنها أنجزت 727 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و736 معاملة نشر علامة تجارية و159 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها، مشيرة إلى أنها أنجزت 266 معاملة تجديد العلامات التجارية و118 طلب تأشير بتغيير اسم وكيل التسجيل، و373 معاملة نشر تجديد العلامات التجارية.

61 منظمة دولية و27 منظمة عربية و20 إقليمية و10 إسلامية

الكويت تسهم في 118 منظمة دولية وإقليمية باشتراكات 15,5 مليون دينار

تم التنسيق مع عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية التي تسهم بها الدولة ضمن إطار برنامج التعاون الفني بين الحكومة والبنك الدولي حيث إن برنامج التعاون الفني يشمل عدداً من المشاريع والدراسات التي تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ومنها تطوير إدارة الأراضي في الكويت وتطوير جهاز حماية المنافسة وتقرير ممارسة الأعمال ومؤشرات سوق العمل وغيرها.



أحمد مغربي

مدى الاستفادة من تلك المنظمات. وذكرت أنه لتفعيل الاستفادة من تلك المنظمات والمؤسسات الدولية فقد

كشفت وثيقة حكومية حصلت لـ«الأبناء» على نسخة منها، عن أن الكويت تعد عضواً بارزاً في العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية حيث تسهم في 118 منظمة دولية وإقليمية منها 61 منظمة دولية و27 منظمة عربية و20 منظمة إقليمية و10 منظمات إسلامية.

وقالت أنه يتم تسديد قيمة المساهمات والإشتراكات السنوية لهذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة حيث يبلغ إجمالي تلك

«ميد»: 37% هبوطاً بمشاريع النفط والغاز في الكويت.. بخسارة 24,5 مليار دولار



محمود عيسى

إلى تقليص القيمة الإجمالية لمشاريع البتروكيماويات النشطة في البلدان التسعة المدرجة في هذا التحليل بنسبة 2,7% خلال عام 2019 من 143,3 مليار دولار إلى 139,5 مليار دولار.

وقالت «ميد»، بروجكس ان مستقبل سوق مشاريع الهيدروكربونات في الشرق الأوسط يعتمد على مجموعة واسعة من العوامل تشمل الضغوط البيئية، واتجاهات الاستهلاك، والعلاقات الأميركية الصينية، واستمرار وباء كورونا، الذي يعتبر من أهم هذه العوامل، نظراً لتأثيره المستمر بشدة على نشاط المشروعات في المنطقة بطريقتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في تعطيل النشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وكبح الطلب على النفط والغاز والبتروكيماويات، أما الثانية، فهي أن الوباء ماضٍ في التأثير على مستقبل صناعة الهيدروكربون في الشرق الأوسط ويعطل تنفيذ المشروعات في المنطقة.

الإقليمي وقد تولى قطاع النفط قيادة هذا التراجع في نشاط المشروعات حيث انخفض بمقدار 39,8 مليار دولار قد جاء في عمرة تدهور أسعار النفط، وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع النفطية النشطة في الدول التسعة 285,7 مليار دولار بحلول 15 سبتمبر 2020، مقارنة مع 325,5 مليار دولار في نهاية عام 2019.

ويعتبر هذا التراجع تسارعاً للاتجاه الحالي الذي شهدته السوق في عام 2019، حيث انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع النفطية النشطة في الدول التسعة من 336,5 مليار دولار إلى 325,5 مليار دولار بنسبة 3,3%.

كما انخفضت القيمة الإجمالية لمشاريع البتروكيماويات النشطة بين نهاية 2019 و15 سبتمبر 2020، حيث تراجع إجمالي قيمة المشاريع النشطة إلى 618,5 مليار دولار مقارنة مع 664,1 مليار دولار في نهاية عام 2019.

النشط يقود الانكماش

قد تراجعت بشكل كبير. كما شهدت قيمة مشاريع النفط والبتروكيماويات النشطة في الشرق الأوسط انخفاضاً حاداً على مدار عام 2020، في حين سجل نشاط مشاريع الغاز نمواً متواضعاً.

وقالت «ميد» بروجكس ان الشركات الكبرى المصدرة للهيدروكربونات في الشرق الأوسط سجلت أكبر انخفاض لها في نشاط مشاريع النفط والغاز خلال خمس سنوات وسط استمرار جائحة كورونا.

وبالإجمال، انخفضت قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الجزائر ومصر والعراق بمقدار 45,7 مليار دولار أو 6,9% بين نهاية 2019 و15 سبتمبر 2020، حيث تراجع إجمالي قيمة المشاريع النشطة إلى 618,5 مليار دولار مقارنة مع 664,1 مليار دولار في نهاية عام 2019.

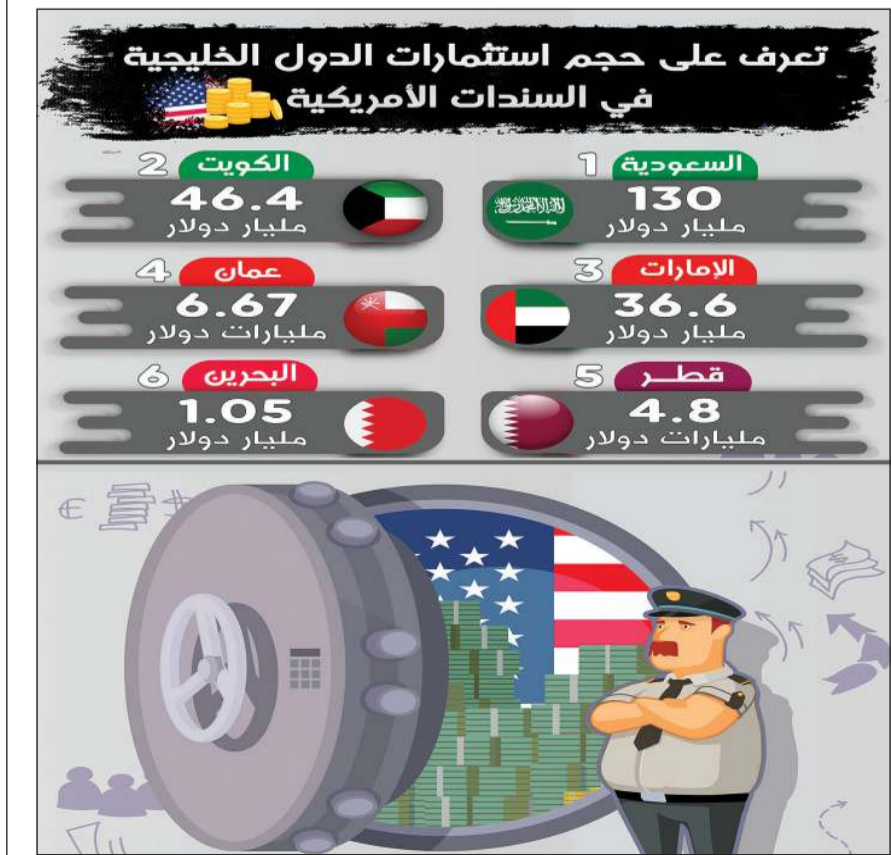
النشط يقود الانكماش

قالت مجلة «ميد» بروجكس التي تتبع نشاط المشروعات الإقليمية، أن الكويت كانت من بين الدول الست التي شهدت انخفاضات كبيرة في ترسيات العقود في قطاع الهيدروكربونات، بل كانت الأكثر تضرراً، حيث شهدت تراجعاً قدره 24,5 مليار دولار أو 37%، ففي نهاية عام 2019، بلغت قيمة مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات النشطة 66,8 مليار دولار، وقد انخفض هذا الرقم بحلول 15 سبتمبر الماضي إلى 42,3 مليار دولار. وأضافت المجلة أن الكويت كافتحت للحفاظ على الزخم في سوق مشاريع النفط والغاز خلال جائحة كورونا، وكان هناك اضطراب واسع النطاق في كل من المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع التي لا تزال في مراحل التخطيط، وكان القطاع الأكثر تضرراً هو المشاريع النفطية، التي انخفضت بنسبة 48% خلال الفترة من 47,4 مليار دولار إلى 24,7 مليار دولار. كما شهدت القيمة الإجمالية لمشاريع الغاز داخل الدولة انخفاضاً كبيراً خلال الفترة، لتتخلف بنسبة 18% من 9,5 مليارات دولار إلى 7,7 مليارات دولار.

مع وصول المشاريع العملاقة الحالية في الكويت إلى مرحلة الإنجاز، فإن المشاريع التي هي في مراحل الدراسة أو طرح المناقصات تواجه جموداً، مما يعني أن الفرص المتاحة لمقاولي مشروعات الهندسة والتوريد والبناء EPC للحصول على مشروعات جديدة في المنطقة

خلال أغسطس الماضي.. لتخالف الاتجاه الخليجي بالشراء وتخفص حيازتها إلى 46,4 مليار دولار

الكويت تفضل «الكاش» وتُسَيِّلُ 1,5 مليار دولار سندات أميركية



مراكز لتأتي في المركز الخامس بـ268 مليار دولار مرتفعة أيضاً عن مستويات شهر يوليو الماضي البالغة 264,7 مليار دولار. وحافظت البرازيل على المرتبة السادسة بـ265 مليار دولار منخفضة عن مستويات شهر يوليو الماضي البالغة 265,7 مليار دولار وحلت سويسرا في المرتبة السابعة بقيمة 253,1 مليار دولار مرتفعة عن مستويات شهر يوليو الماضي البالغة 25,7 مليار دولار. وتراجعت فونغ كونغ ثلاث مراكز لتحتل المركز الثامن بين دول العالم بقيمة 250,9 مليار دولار متراجعة عن مستويات شهر يوليو الماضي البالغة 267,1 مليار دولار.

وبصفة عامة فقد بلغ حجم سندات الخزنة الأميركية بنهاية أغسطس الماضي 7,08 تريليونات دولار مقارنة بـ7,03 تريليونات دولار في الشهر المقابل من عام 2019 أي بارتفاع سنوي يبلغ 47 مليار دولار بنسبة 0,7%، بينما تراجعت حيازة الأجانب من السندات الأميركية خلال شهر أغسطس الماضي لتبلغ 7083,2 مليار دولار مقابل 7097 مليار دولار في شهر يوليو الماضي.

التي 6,677 مليارات دولار منها 5,756 مليارات دولار طويلة الأجل و921 مليون دولار قصيرة الأجل. وانخفضت استثمارات البحرين من السندات الأميركية لتصل إلى 1,051 مليار دولار منها 85 مليون دولار سندات طويلة الأجل و966 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

تباين عالمي

وعلى المستوى العالمي، فقد حافظت اليابان للشهر الخامس عشر على التوالي على المركز الأول بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 1278,4 مليار دولار منخفضة عن مستويات يوليو الماضي البالغة 1261,4 مليار دولار. كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد اليابان بـ1068 مليار دولار منخفضة عن مستويات يوليو الماضي البالغة 1073,4 مليار دولار وثالثاً جاءت المملكة المتحدة بـ419,9 مليار دولار منخفضة عن مستويات يوليو الماضي البالغة 424,7 مليار دولار وحلت أيرلندا رابعاً بقيمة 335,3 مليار دولار منخفضة عن مستويات يوليو الماضي البالغة 330,8 مليار دولار. وتقدمت لوكسمبورج ثلاث

ناجحة للاستثمارات الكويتية في السندات الأميركية بخفض ورفع حيازتها بمبالغ مليارية خلال الأشهر الأخيرة، فيما تتزامن تلك الحركات مع تغير العائد على تلك السندات وكذلك زيادة وانخفاض الاستثمارات الكويتية في بورصات الأسهم الأميركية.

شراء خليجي

وحافظت الكويت على المركز الثاني عربياً بعد السعودية التي احتلت المركز الأول عربيياً باستحواذها على سندات أميركية بقيمة 130 مليار دولار وحلت الإمارات ثالثاً بقيمة 36,6 مليار دولار.

وتباينت استراتيجية دول الخليج اتجاه الاستثمار في السندات الأميركية حيث ارتفعت استثمارات الإمارات إلى 36,6 مليار دولار منها 25,08 مليار دولار سندات طويلة الأجل و11,49 مليار دولار سندات قصيرة الأجل وحافظت قطر خلال أغسطس على نفس استثمارات شهر يوليو الماضي البالغة 4,83 مليارات دولار وجميعها سندات طويلة الأجل كما ارتفعت استثمارات عمان لتصل

علاء مجيد

خفضت الكويت حيازتها من سندات الخزنة الأميركية خلال شهر أغسطس الماضي بنسبة 3,1% على أساس شهري بمقدار 1,5 مليار دولار، حيث يأتي هذا التراجع بعد أن حققت الكويت الرقم القياسي في حيازة السندات الأميركية خلال شهر يوليو الماضي.

وبحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزنة الأميركية، بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات الأميركية خلال شهر أغسطس الماضي 46,4 مليار دولار منخفضة عن مستويات يوليو الماضي البالغة 47,9 مليار دولار. وعلى أساس سنوي فقد رفعت الكويت حيازتها بنسبة 5,2% مقارنة بمستوياتها السابقة البالغة 44,1 مليار دولار في أغسطس 2019.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 12,75 مليار دولار، فيما تبقى النسبة الأكبر من السندات طويلة الأجل بقيمة 33,62 مليار دولار.

وتظهر تحركات مضاربية